

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 3 مارس 2022

## مؤشر مدراء المشتريات PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit

### تحسن نمو الأعمال الجديدة لأول مرة في خمسة أشهر

#### النتائج الأساسية:

تسارع زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة

نمو المشتريات يصل إلى أعلى مستوى في 33 شهرًا

ثقة الشركات تصل إلى أقوى مستوى لها منذ شهر يناير 2021



تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 18 فبراير 2022.

#### تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit

"أكدت أحدث أرقام صادرة عن مؤشر مدراء المشتريات أن تأثير موجة أوميكرون على الاقتصاد غير المنتج للنفط كان طفيفًا. فبعد شهرين من النمو الضعيف نسبيًا (لكنه إيجابي)، تحسن زخم النمو بقوة في شهر فبراير حيث بدأت حالات الإصابة في الانخفاض. وارتفعت المبيعات الإجمالية بأسرع معدل لها منذ شهر نوفمبر الماضي، على الرغم من الانخفاض الطفيف في الطلب على الصادرات، في حين اقترب نمو النشاط من مستويات الذروة المسجلة في نهاية العام الماضي.

"تعني الدلائل على تحسن ظروف السوق أن التفاؤل التجاري بلغ أعلى مستوياته منذ شهر يناير 2021، حيث تتوقع الشركات أن يظل نمو الطلب قويًا وأن ينحسر تأثير الوباء. وانعكاسًا لهذا التفاؤل، قامت الشركات بزيادة نشاطها الشرائي بأسرع معدل منذ شهر مايو 2019، مدعومة بتحسين قوي في أداء سلسلة التوريد."

استعاد النمو قوته في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في السعودية خلال شهر فبراير حيث أدى تحسن ثقة الشركات وطلب العملاء إلى توسعاتٍ أسرع في الإنتاج والأعمال الجديدة والمشتريات. في الوقت ذاته، تراجعت ضغوط تضخم التكلفة للشهر الثاني على التوالي، في حين ارتفعت التوقعات الخاصة بالإنتاج المستقبلي إلى أعلى مستوياتها منذ بداية عام 2021.

ارتفع مؤشر PMI الرئيسي للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit المعدل موسميًا ثلاث نقاط من 53.2 نقطة في شهر يناير إلى 56.2 نقطة في شهر فبراير، مسجلًا أول زيادة في المؤشر منذ شهر سبتمبر الماضي. وأشارت القراءة الأخيرة إلى تحسن قوي في ظروف العمل كان الأسرع في ثلاثة أشهر.

أظهرت البيانات الأساسية أن التحسن كان مدفوعًا بطفرة في نمو الأعمال الجديدة، بعد أن أدت المخاوف بشأن المتحور أوميكرون إلى تباطؤ في بداية العام. وكان تسارع النمو هو الأول من نوعه في خمسة أشهر. وكان انتعاش المبيعات مرتبطًا في الغالب بارتفاع طلب العملاء وانخفاض أعداد حالات كوفيد-19، فيما أشار بعض أعضاء اللجنة إلى زيادة جهود التسويق واستراتيجيات التسعير التنافسي.

على عكس الاتجاه العام للمبيعات، انخفضت طلبات التصدير الجديدة للشهر الثاني على التوالي. وأفاد المتحدثون بأنهم يواجهون منافسة أكبر في الأسواق الخارجية، بينما استمرت موجة أوميكرون في كبح الطلب في بعض الأماكن.

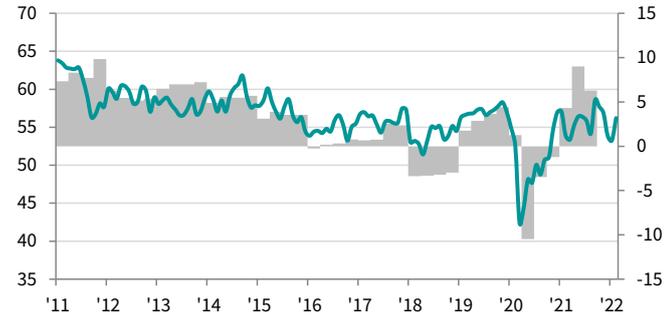
مع تحسن نمو الأعمال التجارية الجديدة، شهد النشاط غير المنتج للنفط زيادة بدرجة أكبر في شهر فبراير. وتمكنت الشركات بشكل عام من زيادة الإنتاج بما يتماشى مع طلب العملاء، مما أدى إلى انخفاض متواضع في الأعمال المتركمة. ومن الجدير بالذكر أن هذا حدث على الرغم من أن أعداد الموظفين لم ترتفع إلا بشكل طفيف، وبعض التقارير تفيد بوجود نقص في الموظفين بسبب الوباء.

تابع...

النتائج المحلي الإجمالي غير النفطي  
أسعار 2010 الثابتة، % سنة/سنة

مؤشر PMI

معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: IHS Markit، GaStat

كانت ظروف التوريد قوية نسبيًا في الاقتصاد غير المنتج للنفط خلال شهر فبراير، فبعد استقرار مواعيد التسليم في بداية العام، أفادت الشركات أن الموردين تمكنوا من تقديم الطلبات بسرعة أكبر استجابةً لطلباتها. وأدى ذلك إلى أقوى تحسن في أداء الموردين منذ شهر أكتوبر 2019.

سعت الشركات إلى الاستفادة من زيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج بشكل حاد وبأسرع معدل في ما يقرب من ثلاث سنوات، بما يتماشى مع الجهود المبذولة لتلبية الطلب الحالي وتجميع المخزون للمبيعات المستقبلية. ارتفع مخزون مستلزمات الإنتاج بشكل حاد، وإن كان ذلك بأقل مستوى في ثلاثة أشهر.

وقد ساعد على ارتفاع معدل الشراء انخفاض معدل تضخم تكلفة مستلزمات الإنتاج في الاقتصاد غير المنتج للنفط، حيث أشارت بيانات الدراسة إلى أضعف ضغوط على التكاليف في ستة أشهر. ارتفعت أسعار المشتريات بشكل متواضع، في حين استمرت أجور الموظفين في الانخفاض. وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة لنقل أعباء التكلفة إلى العملاء، قامت العديد من الشركات بتخفيض أسعارها لتجنب خسارة المبيعات لصالح منافسيها. وبالتالي، كانت أسعار الإنتاج مستقرة بشكل عام بعد عشرة أشهر متتالية من التضخم.

وأخيرًا، ارتفعت ثقة الشركات فيما يتعلق بالنشاط المستقبلي إلى أعلى مستوياتها منذ شهر يناير 2021، في ظل التطلعات إلى تحسن ظروف السوق مع خروج البلاد من موجة أوميكرون واستمرار زيادة طلبات العملاء.

## الاتصال

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 1491 461 002  
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز  
اتصالات الشركات  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 260 2234  
joanna.vickers@ihsmarkit.com

**نبذة عن IHS Markit** (بورصة نيويورك: IFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2022. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة [joanna.vickers@ihsmarkit.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarkit.com) لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

## نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2022 في الفترة من 10-18 فبراير 2022.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@ihsmarkit.com](mailto:economics@ihsmarkit.com).

## إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات حذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit Index™ و Purchasing Managers' Index® و PMI® إشارات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.